

التفاوت في توزيع الدخل بين العائلات الجزائرية خلال الفترة من 1988 إلى 2011

Disparities in Income Distribution among Algerian Families During The period from 1988 to 2011

حسام غردان¹ ، قويدير بوطالب²

¹ جامعة تلمسان (الجزائر)، ghoussam85@yahoo.fr

² جامعة تلمسان (الجزائر)، kouiderboutaleb@hotmail.com

تاريخ النشر: 2020/03/31

تاريخ القبول: 2020/02/10

تاريخ الإرسال: 2019/10/26

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على حجم ودرجة التفاوت في توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري خلال الفترة 1988-2011، من خلال دراسة وتحليل تطور كل من الدخل الابتدائي، والدخل المتاح وكذا اتجاه توزيع الإنفاق الاستهلاكي ما بين العائلات الجزائرية، و ذلك انطلاقاً من المسوحات الميدانية المتعلقة بالإنفاق الاستهلاكي ومستوى معيشة العائلات الجزائرية لسنوات 1988، 1995، 2000، 2005، و 2011، و محاولة قياس انحرافات توزيع الدخل عن طريق حساب معامل جيني، ومعامل كوزنتر، ونسبة تشتت الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية للوقوف على درجة التفاوت.

وتبين أن عملية توزيع الدخل ما بين العائلات الجزائرية عرفت بعض التحسن خلال فترة الدراسة، لكن لم ترقى إلى درجة العدالة في التوزيع.

كلمات مفتاحية: الدخل الابتدائي، الدخل المتاح، الإنفاق الاستهلاكي، التفاوت في توزيع الدخل.

تصنيفات JEL : D33، D31

Abstract:

This research paper aims at identifying the size and degree of inequality in the distribution of income among the various segments of Algerian society during the period 1988-2011, through the study and analysis of the evolution of each of the primary income, disposable income, as well as the direction of the distribution of consumer spending between Algerian families, based on field surveys on consumer spending and the standard of living of Algerian families for years 1988, 1995, 2000, 2005, and 2011, and the attempt was made to measure deviations of the distribution of income by calculating the Gini coefficient, the coefficient of Kuznetz, and the proportions of the dispersion of income between different social groups to determine the degree of inequality.

The study found that the distribution of income among Algerian families was somewhat improved during the study period, but did not amount to justice in distribution .

Keywords: Primary Income; Disposable Income; Consumer Spending; Inequality in Income Distribution.

JEL Classification Codes: D31, D33.

تعد مشكلة توزيع الدخل في الدول النامية من المشاكل الهامة والتي أخذت حيزاً كبيراً من الدراسات الاقتصادية، وحازت على اهتمام معظم المسؤولين في الدول وشغلت الرأي العام المحلي وال العالمي، وذلك لاتصالها الوثيق بمستويات المعيشة لمختلف فئات وشرائح المجتمع، حيث تعاني معظم المجتمعات من انحرافات في توزيع الدخل لكن بدرجات متفاوتة، والجزائر كغيرها من الدول تعاني تفاوتاً في توزيع الدخل أثر سلباً على المخرجات الاقتصادية والاجتماعية، وللوقوف على حجم ودرجة هذا التفاوت نحاول الإجابة على التساؤل التالي:**ما هو واقع وحجم التفاوت في توزيع الدخل ما بين العائلات الجزائرية خلال الفترة من 1988 إلى 2011 ؟**

وللإجابة على التساؤل الرئيسي نختبر الفرضية التالية:

» يوجد تفاوت كبير في توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على حجم ودرجة التفاوت في توزيع الدخل (الإنفاق الاستهلاكي) بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري، وذلك من خلال دراسة تطور توزيع الدخل ما بين العائلات الجزائرية، ومحاولة قياس وتحليل التفاوت في توزيع إنفاقهم الاستهلاكي خلال الفترة من 1988 إلى 2011.

المنهج المتبع:

وللإجابة على التساؤل الرئيسي وبغية تحقيق أهداف البحث، مرجحاً بين منهجين للبحث، المنهج الوصفي التحليلي والذي يتناسب مع موضوع الدراسة من خلال وصف وتحليل ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل، والمنهج الإحصائي من أجل قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي ما بين العائلات الجزائرية عن طريق حساب جملة من مؤشرات التفاوت.

هيكل الدراسة:

سيُستهل هذا البحث بالتعريف بالدخل وأنواعه وطرق توزيعه مع التطرق إلى مفهوم التفاوت في توزيع الدخل وعرض أشكاله وأدوات قياسه، وسيسلط المور الثاني الضوء على واقع توزيع الدخل ما بين العائلات الجزائرية، أما المور الثالث فسيقوم بقياس وتحليل التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي ما بين العائلات الجزائرية، وستعمل الخاتمة على حوصلة النتائج المتوصل إليها.

الدراسات والأبحاث السابقة:

لقد تم الاعتماد على الدراسات السابقة التالية:

- دراسة علي عبد القادر علي (2007)، «مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي»، لقد استخدم الباحث معامل جيني لقياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للتعرف على حالة عدم عدالة التوزيع على مستوى العالم، وإنها كما يرجح يمكن أن ت masa عليه حالة عدم العدالة في التوزيع في الدول العربية، وقد خلص إلى أنه وعلى الرغم من

الحفاظ على الدرجة المعتدلة من عدم العدالة، فقد نزعت حالة عدم العدالة إلى التفاقم بين عامي 1990 و 2000، وذلك بدلالة ارتفاع معامل جيني على مستوى الدول العربية كمجموعة.

- دراسة بحسن هواري (2016)، بعنوان :«التفاوت في توزيع الدخل وإشكالية النمو الحabi للفقراء في الجزائر»، لقد قام الباحث بتحليل ظاهرة التفاوت في الاقتصاد الجزائري عن طريق تتبع تطور نصيب الفقراء والأغنياء من الدخل بغية التعرف على مدى محابيات النمو الاقتصادي للفقراء في الجزائر معتمدًا في ذلك على بيانات المسح الميداني للإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية لسنوات 1988، 1995، 2000، 2005، 2011، ليخلص في الأخير إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر كان بصفة نسبية ومتواضعة محابياً للفقراء، إلا أن نصيب الأغنياء لازال أكثر من نصيب الفقراء.

- دراسة بوزيد سفيان، كبداني سيدى أهد (2017)، «الاتجاهات عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر في ضوء برامج الإصلاحات الهيكيلية»، لقد حاول الباحث دراسة اتجاهات توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية كمؤشر بدليل عن الدخل وذلك لقياس تطور مستويات المعيشة والتعرف على عدم المساواة في الدخل، و توصل الباحث إلى أن الجزائر حققت تحسناً لدى الفئات العشرية الفقيرة خلال الفترة 1988 إلى 2000 وهو ما يؤكد ظاهرياً أن السياسة الحكومية حاولت احتواء الطبقة الفقيرة المتأثرة ببرامج الإصلاح الاقتصادي.

1. الإطار المفاهيمي للتfaوت في توزيع الدخل.

لقد شهدت الأديبيات والدراسات التقنية المتعلقة بدراسة وتقدير وقياس التفاوت في توزيع الدخل نمواً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، وذلك نتيجة للانحرافات المسجلة على مستوى التوزيع الأولي للدخل، والتي ساهمت في اتساع الهوة بين الأغنياء والفقرا، وأصبح التفاوت في توزيع الدخل هو الصورة السائدة في كل دول العالم المتختلف منه والنامي وحتى المتقدم، وان كانت درجة التفاوت تختلف باختلاف المكان والزمان ودرجة التقدم.

1. 1 توزيع الدخل: يُعرّف التوزيع على أنه الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة والدخل القوميين، بين أفراد المجتمع وفئاته، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطورات الحضارية للمجتمع (الدجاج، 2003، ص 19)، ومعنى التوزيع في أبسط صوره في الاقتصاد الرأسمالي هو توزيع ناتج أي مشروع في صورة نقود أو أثمان بين عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاجه، وهي الأجور للعمال، والفائدة لرأس المال، والإيجار للأرض التي قام عليها المشروع ويسمى الريع، و المنظم الذي يقوم بعمليات التنظيم ويتحمل مسؤوليات صاحب العمل وله نصيب في الربح (المصري، 1986، ص 110).

1. 1. 1 ماهية الدخل : يعرف **Hicks** الدخل بأنه "المال الذي يمكن استهلاكه دون أن نصبح فقراء أو محتاجين وبالمقابل تبقى ممتلكاتنا ثابتة ولا تتغير"(S.D'AGOSTINO, G. TROMBERT, 1992, p 07) ، و يعرفه ساموبلسون على أنه مجموع ما يتلقاه أو يكسبه شخص أو أسرة نقداً خلال فترة معينة من الزمن (في العادة سنة واحدة)(ساموبلسون، نوردهاوس، 1995، ص 236).

وبحسب تو مايس **بيكيني** فالدخل يتكون من مكونين : الدخل من العمل (الأجور، والمرتبات، والعلاوات، والمداخيل من العمل غير المأجور، والمكافآت الأخرى المصنفة قانوناً على أنها مرتبطة بالعمل)، والدخل من رأس المال (الريع، والتوزيعات

النقدية، والفائدة، والأرباح ، والأرباح الرأسمالية، وحقوق الملكية، ودخول أخرى مشتقة من مجرد واقع امتلاك رأس المال في صورة أرض، أو عقار، أو أدوات مالية كالأسهم، أو معدات صناعية). ويختلف الدخل عن رأس المال كونه عبارة عن تدفق، وهو يقابل كمية السلع المنتجة والموزعة في فترة معينة عادة تقدر بسنة، أما رأس المال فهو رصيد، وهو يقابل الثروة الكافية المملوكة في نقطة محددة من الزمن، يأتي هذا الرصيد من الشروة التي يتم الاستيلاء عليها أو مراكتها في كل السنوات السابقة مجتمعة (بيكيني، 2016، ص 24، 25، 56).

1.1.2 أنواع الدخل: يجب التمييز ما بين أنواع مختلفة من الدخل:

1.1.2.1 **الدخل القومي :** أو الدخل الوطني، والذي يمثل مجموع دخول عناصر الإنتاج، والتي تساهم في العملية الإنتاجية سواء كان ذلك في داخل البلاد أو خارجها، خلال فترة زمنية محددة عادة تكون سنة. (صقر، 1977، ص 49).

1.1.2.2 **دخل العائلات أو الأسر المعيشية :** حسب منظمة العمل الدولية فإن دخل العائلات يتكون من جميع المداخيل التي تتلقاها الأسر المعيشية أو أفراد الأسر المعيشية نقداً أو عيناً أو خدمات، سنوياً أو على فترات، وهذا الدخل يتحدد عملياً من الدخل من العمل (العمل بأجر و العمل للحساب الخاص)، ودخل الملكية ، والدخل من إنتاج الخدمات الأسرية لاستهلاك الأسرة ذاتها، و التحويلات المتلقاة (منظمة العمل الدولية، 2003، ص 10).

1.1.2.3 **الدخل الشخصي:** والذي يعني به جميع المقوضات أو النقد المكتسب من طرف شخص ما، أو أسرة، خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة)، والمكون من ما يكتسب من العمل (الأجر)، والدخل من الأموال (من الإيجارات، و الفوائد، وأرباح الأسهم)، والدفعات التحويلية من الحكومة (ساموبلسون، نوردهاوس، 1995، ص 392).

1.1.2.4 **الدخل الابتداي:** وهو الدخل المرتبط مباشرة بمشاركة الأفراد أو الأسر المعيشية في عملية الإنتاج. ويتألف معظم الدخل الأساسي للأفراد أو الأسر المعيشية من أجور الموظفين، والتي تشمل الأجر واشتراكات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى إيرادات الممتلكات الناجمة عن قرض أو تأجير الأصول المالية أو الأرضي (الفوائد، وتوزيعات الأرباح، وإيرادات الممتلكات، وما إلى ذلك) (TEF, 2017, p 62).

1.1.2.5 **الدخل القابل للتصرف:** أو الدخل المتاح، أو الدخل المخصص للإنفاق، أو الدخل الصافي، وهو الدخل الشخصي منقوص منه أية ضرائب مدفوعة (ضرائب على الدخل، ضرائب الملكية الخاصة، ضرائب الإرث، اشتراكات اجتماعية .. إلخ)، ويعرف على أنه الدخل الذي يستطيع الأفراد التصرف به أو الإنفاق منه لأغراض الاستهلاك أو الادخار(أحمد زهير شامية و آخرون، 2008، ص 34).

1.2 التفاوت في توزيع الدخل:

1.2.1 **ما هي التفاوت في توزيع الدخل:** إن التفاوت بشكل عام هو انحراف عن حالة المساواة، أو عبارة أخرى هو حل في المساواة أو الإنفاق، ويمكن أن يكون اقتصادياً (التفاوت في الدخل، أو في المستوى المعيشي، أو في الميراث)، وقد يكون اجتماعياً (التفاوت في تلقي الرعاية الصحية، أو تلقي التعليم المناسب،...)(Ngo Tedga. P. & All, 2014, p:1047). ويمكن تقسيم مفهوم التفاوت إلى جزئين أحدهما: متعلق بالتفاوت في النتائج “Inequality of Outcomes”， ويعني

اللامساواة في مختلف الأبعاد المادية التي تؤثر في الرفاهية الإنسانية مثل مستوى الدخل أو مستوى التحصيل العلمي، والثاني متعلق بعدم تكافؤ الفرص “Inequality of Opportunities” والذي يعني أن جزء من عدم المساواة في المخرجات (مثل الدخل) تنشأ بسبب اختلافات في ظروف لا يستطيع الإنسان التحكم فيها، مثل (الجنس، النوع، العرق)، ويعزى الباقي إلى الاختلافات في الموهبة والجهد (UNDP, 2013, p 16).

ونعني بالتفاوت في الدخل، عدم المساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، حيث تحظى فئة قليلة من الناس على أعلى نسبة من الدخل بينما لا تحصل أغلب فئات المجتمع إلا على نسبة قليلة من الدخل (Cowell 1995: 15)، ويمكن تقسيم اللامساواة في الناتج أو الدخل إلى اللامساواة في الأجر والتي تعني اللامساواة في الدخل من العمل، واللامساواة في الثروة أو رأس المال والتي تعني التفاوت في الدخل المشتق من ملكية رأس المال بالاستقلال عن أي عمل، وبغض النظر عن تصنيفه القانوني (ريع، توزيعات نقدية، فائدة، حقوق ملكية، أرباح، و مكاسب رأسمالية... إلخ) (بيكيني، 2016، ص 258).

2.1 أشكال التفاوت في توزيع الدخل: حسب (Pierre-Noël Giraud)

فإن هذه الظاهرة يمكن أن تأخذ عدة أشكال (Pierre Noel GIRAND, 2002, p 4-7) منها :

2.1.1 التفاوت في توزيع الدخل بين الدول (les inégalités internationales): يقاس عادة عن طريق التباين بين مؤشرات المستوى المعيشي للدول (متوسط نصيب الفرد من الدخل)، فإذا قسمنا العالم إلى أقاليم فإن التفاوت في الدخل بين الدول حسب توماس بيكيتي يتضح من خلال التباين بين متosteats نصيب الفرد من الدخل في هذه الأقاليم، ففي الوقت الذي لا يتجاوز فيه متوسط نصيب الفرد من الدخل في بعض الدول الإفريقية (دول حوض الصحراء) و الهند نطاق 150-250 أورو في الشهر، يرتفع هذا المتوسط إلى حدود 2500-3000 أورو شهريا في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، وهو ما يمثل ما بين عشرة إلى عشرين ضعفا ، أما المتوسط العالمي الذي يساوي بالتقريب المتوسط الصيني فهو حوالي 800-600 أورو في الشهر (بيكيني، 2016، ص 71).

2.1.2 التفاوت في توزيع الدخل داخل كل دولة (les inégalités internes): فهو يقاس عادة بمعامل جيني الذي يعبر على مدى التفاوت في توزيع الدخل في دولة معينة، وقد بلغ هذا المعامل في الجزائر حوالي 31,16% حسب آخر تحقيق أحراه الديوان الوطني للإحصاء والمتعلق بالإنفاق الاستهلاكي ومستوى معيشة العائلات الجزائرية لسنة 2011، والذي تبين من حالته أن 10% من الأسر المعيشية الأشد فقرًا لم تحصل سوى على 3.5% من جموع الإنفاق الكلي للعائلات والمقدر بـ 4489.5 مليار دج، في حين أن 10% من العائلات الأكثر غنى أنفقوا أكثر من ربع الإنفاق الكلي (حوالي 26%)، وبعبارة أخرى فإن أغنى سكان الجزائر ينفقون 7.4 ضعف ما ينفقه السكان الأكثر فقرًا. (ONS, 2013, p 5).

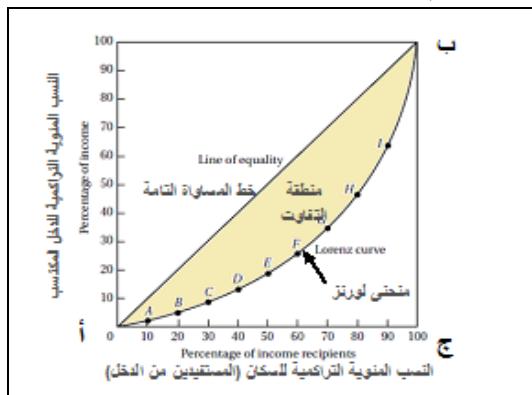
2.1.3 التفاوت في توزيع الدخل العالمي (les inégalités mondiales): وهو الذي يعتبر العالم كتلة واحدة (التفاوت بين جميع سكان العالم مجتمعين)، وهو نتاج للتفاوتين السابقيين. والتفاوت في توزيع الدخل العالمي لم يعرف ارتفاعا كما عرفه في السنوات الأخيرة، فقد خلص آخر تقرير عن الثروة العالمية لسنة 2016 والذي أصدرته مؤسسة كريدي سويس (Credit Suisse)، إلى زيادة هائلة في عدم المساواة في العالم وتدور في أوضاع الطبقة الوسطى في مختلف الدول لصالح

الطبقة الغنية جداً، كاشفاً أن نصف الثروة في العالم تتركز في يد 1% فقط من سكانه، بحيث استحوذوا على 50,8% من الثروة في العالم (Credit- Suisse, 2016, p 18)، وحسب التقرير الذي نشرته المنظمة البريطانية الغير حكومية أوكسفام (OXFAM) والذي حمل اسم اقتصاد في خدمة 1%， فقد فاقت الثروات التي راكمها 1% من أثرياء العالم في سنة 2015 ما يملكه الـ 99% الباقين، حيث أصبح 62 شخصاً فقط يملكون ما يملكه 3,6 مليار شخص من سكان العالم، بينما كان هذا الرقم يتجاوز 388 شخص في سنة 2010 (OXFAM, 2016,p 2).

1. 3. قياس التفاوت في توزيع الدخل: تتم عملية قياس التفاوت من خلال قياس ومقارنة توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع (بين الأسر أو بين الأفراد)، للوقوف على حجم البيانات التي تطال التوزيع الأولي للدخل، وهذا باستخدام مقاييس ومؤشرات مختلفة وذات أبعاد ومقاربات مختلفة، ويمكن التعبير عن قياس التفاوت بأنه عبارة عن: "تحويل مقاييس التشتت إلى مقاييس عدم المساواة" (Aaberge Rolf, 1986, p 10).

1. 3. 1. قياس التفاوت بيانيا (منحنى لورنزو): منحنى لورنزو (Lorenz Curve) هو أشهر الأدوات التي تستخدم للتعبير عن التباين في توزيع الدخل بيانيا، وذلك انطلاقاً من العلاقة الرياضية بين النسب التراكمية للسكان (مرتبين حسب مستويات إنفاقهم أو دخلكم أو ثروتهم من الأغنى)، والنسبة التراكمية للدخل الذي تحصل عليه كل شريحة مقابلة للسكان (علي عبد القادر، 2006، ص 13)، تم اقتراح منحنى لورنزو من قبل عالم الإحصاء الأمريكي (Conrad Lorenz) سنة 1905، ويعبر عنه وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (1): منحنى لورنزو (Lorenz Curve)



Source : Michael P. Todaro , Stephen C. Smith, 2012, p 206.

1. 3. 2. مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل: تقسم مقاييس التفاوت حسب «أمارتيا سن» إلى فئتين، المقاييس الإيجابية أو الموضوعية والتي لا تجيز الاستخدام الصريح لأي مفهوم للرفاه الاجتماعي، و المقاييس المعيارية القائمة على صياغة صريحة للرفاه الاجتماعي والخسارة الناجمة عن التوزيع غير المتكافئ (Sen, 1997, p 24)، فالمجموعة الأولى من المقاييس أو المؤشرات تساعد على الوصول إلى قياس دقيق لظاهرة التفاوت في توزيع الدخول من خلال استخدام أدوات قياسية إحصائية، أما المجموعة الثانية من المقاييس فتحاول قياس التفاوت ضمن إطار الرفاه الاجتماعي(الفارس، 2001، ص 100)، والجدول رقم (1) يلخص أهم هذه المقاييس والمؤشرات:

الجدول رقم (1): أقسام مقاييس ومؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل.

مقاييس التفاوت المعيارية أو الأكسيومية Normative or axiomatic inequality measures	مقاييس التفاوت الإيجابية أو الإحصائية positive or statistical inequality measures		
صيغة المؤشر	اسم المؤشر	صيغة المؤشر	اسم المؤشر
$D = 1 - \left[\frac{\sum_{i=1}^n U(y_i)}{U(\mu)} \right]$	مؤشر دالتون: (Duo Qin, 2006, p:5)	$R = \frac{\text{Max } Y_i - \text{Min } Y_i}{\mu}$	المدى (Sen A,1997, p :24)
$I = 1 - \left[\sum_{i=1}^n \left(\frac{y_i}{\mu} \right)^{1-\alpha} f(y_i) \right]^{1/(1-\alpha)}$	مؤشر أتكسون: (Atkinson, 1970, p:257)	$M = \frac{\sum_{i=1}^n \mu - Y_i }{n\mu}$	الانحراف المترسط النسيجي (Sen A,1997, p :25)
$GE = \frac{1}{n(\alpha^2 - \alpha)} \sum_{i=1}^n \left[\left(\frac{y_i}{\mu} \right)^\alpha - 1 \right]$	مؤشر الانتروبي المعمم (Lorenzo, 2006, p :6)	$V = \frac{\sum_{i=1}^n (\mu - Y_i)^2}{n}$	التبابن (S. Jenkins, 1991, p :14)
$T = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \frac{y_i}{\mu} \ln \left(\frac{y_i}{\mu} \right)$	مؤشر ثيل (Paul D. Allison, 1978, p :867)	$C = \frac{\sqrt{V}}{\mu}$	معامل الاختلاف (Sen A,1997, p :27)
		$LV = \frac{\sum_{i=1}^n [\ln(\frac{Y_i}{\mu})]^2}{n}$	التبابن اللوغاريتمي (Cowell ,2009, p :27)
		$VLI = \frac{\sum_{i=1}^n [\ln(\frac{Y_i}{\mu})]^2}{n}$	تبابن لوغاريتمات الدخل (Cowell ,2009, p :27)
		$SDL = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (\ln \mu - \ln Y_i)^2}{n}}$	الانحراف المعياري للوغاريتمات (Lorenzo, 2006, p :12)
		$Gini = 1 - \sum_{i=1}^n (x_i - x_{i-1})(y_i + y_{i-1})$	معامل جيني (Haughton, 2009, p :104)

المصدر: من تجميع الباحثين.

1.3.3. نسب التشتت (Ratios of dispersion): تعد نسب التشتت العشرية (decile)، أو الخامسة (quintile)، من أبسط مقاييس عدم المساواة، والتي تصنف أو تقسم السكان إلى فئات عشرية أو خمسية وترتيبهم ترتيبا تصاعديا من الأفقر إلى الأغنى وفقا لمتغير معين (حجم الإنفاق أو الدخل)، ويتم حساب نسب تشتت الدخل وفق العلاقات المبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2): نسب تشتت الدخل.

شرح العلاقة	العلاقة الرياضية	نسب التشتت
نسبة متوسط استهلاك (أو دخل) أغنى 10% من السكان إلى متوسط استهلاك (أو دخل) أفقى 10%	$DSR = \frac{D_{10}}{D_1}$ أو $SR = \frac{S_{90}}{S_{10}}$	نسبة الحصة العشرية (Yves Tillè, 2010, p 85)
نسبة إجمالي الدخل الذي يتلقاه 20% من ذوي الدخل الأعلى (الخمس الأعلى) إلى الدخل الذي يحصل عليه 20% من ذوي الدخل الأدنى (الخمس السفلي).	$QSR = \frac{Q_5}{Q_1}$ أو $SR = \frac{S_{80}}{S_{20}}$	نسبة الحصة الخامسة (Yves Tillè, 2010, p 84)
تعبر عن نسبة حصص الدخل القومي للأغنى 10% من الأسر المعيشية نسبة إلى أفقى 40% منهم.	$\text{Palma Ratio} = \frac{D_{10}}{D_{1 \text{ to } D_4}}$	نسبة بما (Alex Cobham & All, 2015, p 4)
d_i : النسبة المئوية للدخل الذي يتلقاه الفئة العشرية (1). $ d_i - 10 $: القيمة المطلقة لفرق بين النسبة المئوية للدخل والنسبة المئوية للأفراد أو الأسر.	$D = \frac{\sum_{i=1}^n d_i - 10 }{180}$	معامل كوزنتز، (باقر وكاظم، 205-203، ص 1985)

المصدر: من تجمع الباحثين.

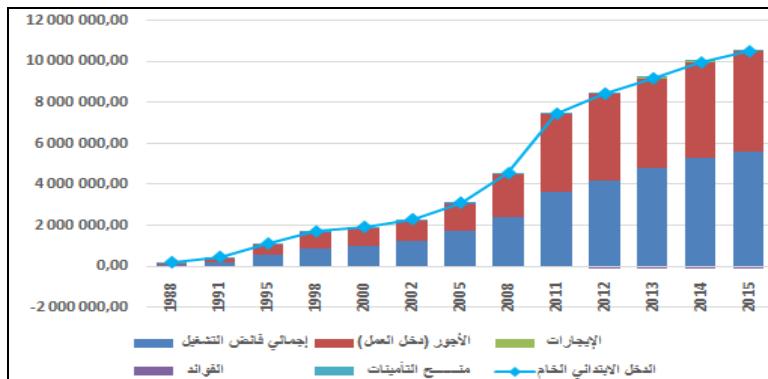
2. تحليل واقع توزيع الدخل ما بين العائلات الجزائرية خلال الفترة 1988 إلى 2015.

كما أوردنا سابقاً فإن دخل العائلات الجزائرية يتكون من الأجرور(دخل العمل)، ودخل الملكية أو رأس المال (الإيجارات، و الفوائد، و منح التأمينات) بالإضافة إلى التحويلات النقدية، ويمكن أن نقسمه إلى قسمين دخل ابتدائي أو الدخل ما قبل التحويلات، والدخل المتاح أو القابل للتصرف.

2. 1 تحليل تطور الدخل الابتدائي للعائلات الجزائرية خلال الفترة من 1988 إلى 2015:

حسب الجداول الاقتصادية الشاملة (TEE)¹ فإن الدخل الابتدائي الخام للعائلات الجزائرية أو ما يعرف بالدخل قبل التحويلات يتكون من الأجرور (دخل العمل)، و دخل الملكية (الإيجارات، و الفوائد، و منح التأمينات) بالإضافة إلى إجمالي فائض التشغيل² (احتياطي الأرباح ، و حصص الأرباح المقسمة على مالكي الأسهم)، والشكل 2 أدناه يوضح تطور هيكل إجمالي الدخل الابتدائي للعائلات الجزائرية.

الشكل رقم (2): تطور هيكل إجمالي الدخل الابتدائي للعائلات الجزائرية من 1988 إلى 2015.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات مقتبسة من:

(RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES du 1963 au 2014, ONS, 2016, p: 102–125);
(TEE 2012 à 2015, ONS, 2017, p:4-7).

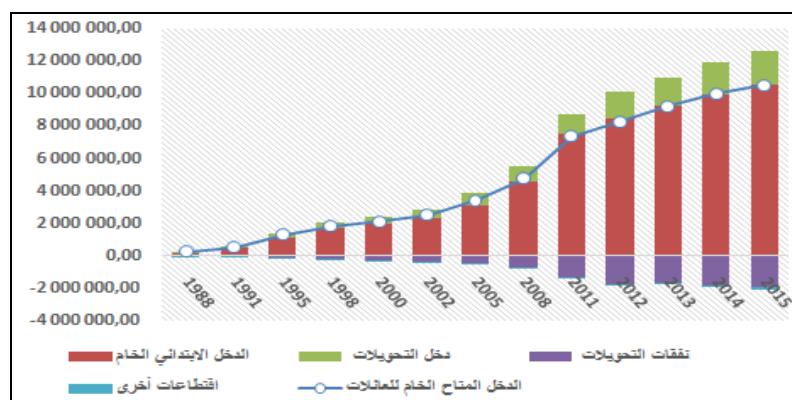
عنوان المقال: التفاوت في توزيع الدخل بين العائلات الجزائرية خلال الفترة من 1988 إلى 2011

انطلاقاً من الشكل البياني أعلاه فإن إجمالي الدخل الابتدائي للعائلات الجزائرية تطور بشكل ملحوظاً مع مرور السنوات، فبعدما كان في حدود 220 مليار دج سنة 1988 ، ارتفع ليتجاوز 1136 مليار دج سنة 1995 ، وبحلول سنة 2000 تجاوزت قيمته 1943 مليار دج بنسبة زيادة قدرت بـحوالي 41,53 % مقارنة بسنة 1995 ، ثم ارتفع ليصل إلى حدود 3128 مليار دج سنة 2005 بزيادة قدرت بنسبة 60,95 % مقارنة بسنة 2000 ، ثم تتضاعف حوالي مرتين ونصف سنة 2011 ليبلغ قيمة 7474 مليار دج ، ثم تجاوز 10519 مليار دج سنة 2015 (شملت حوالي 4954 مليار دج كأجور ، و 5605 مليار من إجمالي فائض التشغيل ، و 3,8 مليار دج من الإيجارات ، و 53,5 مليار دج كتعويض التأمينات).

2. 2 تحليل تطور الدخل المتاح للعائلات الجزائرية خلال الفترة من 1988 إلى 2015: يشار إلى محصلة مجموع الدخل من العمل والدخل من إنتاج الأسرة المعيشية لاستهلاكها الخاص على أنه الدخل من الإنتاج، وعندما يضاف هذا الدخل إلى الدخل من الملكية يسمى الدخل الابتدائي وعندما يضاف إليه الدخل من التحويلات وبعد طرح الاقطاعات الإجبارية أو ما يعرف بنفقات التحويل (الضرائب المباشرة و الاشتراكات الاجتماعية) ، نحصل على الدخل بعد التحويلات، وبعد طرح بعض الاقطاعات الأخرى (تأمينات، خدمات مالية، تحويلات جارية أخرى) نحصل على الدخل المتاح أو الدخل القابل للتصرف، هذا الأخير يقسم إلى جزأين، جزء يتم إنفاقه من قبل العائلات لغرض الاستهلاك وهو ما يسمى بالإنفاق الاستهلاكي، وجزء يتم ادخاره.

ولقد شهد إجمالي الدخل المتاح للعائلات الجزائرية ارتفاعاً محسوساً خلال الفترة الممتدة من 1988-2015، حيث ارتفع من 239 مليار دج سنة 1988 إلى حوالي 2105 مليار دج تقريباً سنة 2000 ، ثم ارتفع بنسبة 61,52 % سنة 2005 حيث بلغ قيمة 3400 مليار دج، وواصل ارتفاعه إلى أن بلغ 7360 مليار دج سنة 2011، ثم بلغ أعلى قيمة له سنة 2015 بقيمة 10511 مليار دج بزيادة قدرت بنسبة 42,8 % مقارنة مع سنة 2011 ، والشكل رقم 3 أدناه يوضح تطور الدخل المتاح ومكوناته خلال الفترة 1988-2015.

الشكل رقم (3): اتجاه تغير الدخل المتاح للعائلات الجزائرية خلال الفترة من 1988 إلى 2015.



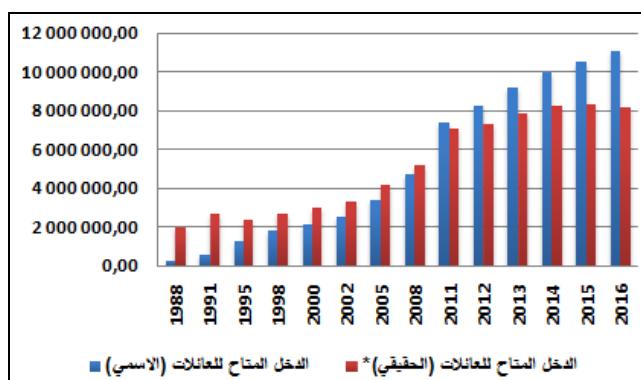
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

(RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES du 1963 au 2014, Op cit , p:102 -125) ;
et (TEE 2012 à 2015, Op cit, p:4-7)

وهذا الارتفاع الملحوظ في إجمالي الدخل المتاح جاء كمحصلة لارتفاع الدخل الابتدائي و معه دخل التحويلات حيث يظهر لنا من خلال الشكل رقم 3 أعلاه أن دخل التحويلات (المعاشات والأداءات الاجتماعية + تحويلات جارية أخرى) شهد ارتفاعا محسوسا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من 61 مليار دج سنة 1988، إلى 456 مليار دج سنة 2000، ثم إلى 741 مليار دج سنة 2005، ثم إلى 1250 مليار سنة 2011، ثم استمر هذا الارتفاع إلى أن بلغ قيمة 2054 مليار دج سنة 2015، ويعزى هذا الارتفاع في قيمة التحويلات إلى إتباع الحكومة لسياسة مالية توسيعية ابتداء من سنة 2001 كان تهدف في شقها الاجتماعي إلى التقليل من الفقر و التخفيف من حدة التفاوت في الدخل بين شرائح المجتمع.

لكن هذه الريادة في قيمة الدخل المتاح هي زيادة اسمية سرعان ما تتلاشى مع التطور السنوي للأسعار، والشكل رقم 4 أدناه، يوضح تطور الدخل المتاح الاسمي و الحقيقي³ للعائلات الجزائرية خلال الفترة 1988 - 2015.

الشكل رقم (4) : تطور الدخل المتاح الاسمي وال حقيقي للعائلات الجزائرية 1988 - 2015.



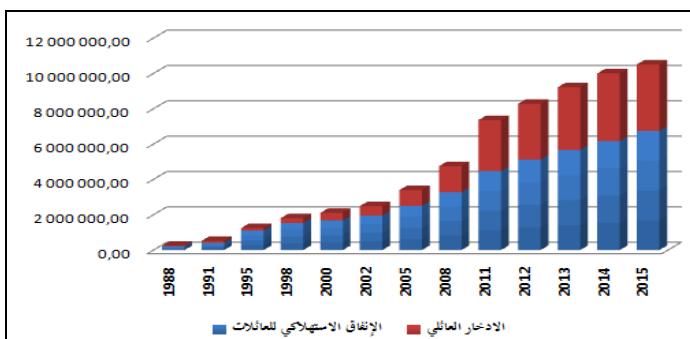
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- معطيات المؤشر العام لأسعار الاستهلاك IPC مقتبسة من البنك الدولي؛ و (RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES du 1963 au 2014, Op cit , p:102 -125) ; et (TEE 2012 à 2015, Op cit, p:4-7).

بلغ الدخل المتاح الحقيقي سنة 1988 حوالي 1962 مليار دج، ثم ارتفع تدريجيا ليبلغ قيمة 2675 مليار دج سنة 1991، بنسبة ارتفاع قدرت بـ 34,8%， لكن سرعان ما بدأ في الانخفاض مباشرة بعد تطبيق الحكومة لبرنامج التعديل الهيكلي وما رافقه من سياسات اقتصادية تقشفية، حيث سجل سنة 1995 انخفاضا بحوالي 280 مليار دج، لكن مع انتهاء الإصلاحات الاقتصادية في أواخر التسعينيات عاود الارتفاع مجددا حيث بلغ حوالي 2989 مليار دج سنة 2000، وواصل هذا الارتفاع طيلة السنوات التي تلت، بعد إتباع الحكومة الجزائرية لسياسة اتفاقية توسيعية ابتداء من سنة 2001 بعد انتعاش أسعار النفط ، حيث بلغ الدخل المتاح الحقيقي قيمة 7042 مليار دج سنة 2011، ثم تجاوز 8000 مليار دج ابتداء من سنة 2014.

و كما ذكرنا سابقا فإن جزءا من الدخل المتاح أو القابل للتصرف يتم صرفه لأغراض الاستهلاك المختلفة وهو يمثل النسبة الأكبر من إجمالي الدخل المتاح للعائلات، أما الجزء الآخر يتم ادخاره، والشكل 5 أدناه، يوضح تطور حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي للعائلات وكذا الادخار العائلي خلال الفترة 1988 - 2015.

الشكل رقم (5) : تطور الإنفاق الاستهلاكي والادخار العائلي خلال الفترة من 1988 إلى 2015



المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على:

(RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES du 1963 au 2014, Op cit , p:102-125) ;
et (TEE 2012 à 2015, Op cit, p:4-7)

لقد شهد الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية ارتفاعا محسوسا خلال فترة الدراسة، فبعدما كان في حدود 209 مليار دج سنة 1988، تضاعف بخمس مرات ليبلغ حوالي 1103 مليار دج سنة 1995، ثم واصل ارتفاعه إلى أن وصل إلى قيمة 1531,5 مليار دج سنة 2000، بنسبة ارتفاع قدرت بحوالي 39% مقارنة مع سنة 1995، ثم ارتفع إلى أن وصل إلى قيمة 2510,5 مليار دج سنة 2005، ثم تضاعف حوالي مرتين سنة 2011 حيث بلغ قيمة 4471 مليار دج، وواصل ارتفاعه إلى أن تجاوز قيمة 6750 مليار دج سنة 2015، أما بخصوص نسبة الإنفاق الاستهلاكي من إجمالي الدخل المتاح فقد بلغت %87 سنة 1988، ثم ارتفعت إلى %89 سنة 1995، ثم انخفضت إلى %80 سنة 2000، ثم انخفضت إلى %74 سنة 2005، ثم واصلت انخفاضها إلى أن وصلت إلى 61% سنة 2011، واستقرت في حدود 62% خلال الفترة 2012-2015.

أيضا الادخار العائلي شهد تطويرا ملحوظا سواء من حيث الحجم أو كنسبة من إجمالي الدخل المتاح، فقد ارتفع حجم الادخار العائلي من 30 مليار دج سنة 1988، إلى حوالي 890 مليار دج سنة 2005، ثم واصل ارتفاعه بنفس الوتيرة إلى أن بلغ أكبر قيمة له سنة 2014 بحوالي 3836 مليار دج، أما عن نسبته من الدخل المتاح فقد ارتفعت من 13% سنة 1988، إلى 26% سنة 2005، ثم واصلت ارتفاعها إلى أن بلغت أعلى نسبة لها بحوالي 39% سنة 2011، ثم استقرت عند 38% من 2012 إلى 2014.

3. قياس وتحليل التفاوت في توزيع الدخل ما بين العائلات الجزائرية (1988-2011)

3.1. اتجاهات توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية خلال الفترة 1988 - 2011 : إن حجم الإنفاق الاستهلاكي يختلف من عائلة إلى أخرى، وذلك راجع لكيفية توزيع الدخل ما بين الأسر، ولتوسيع طريقة توزيع الدخل ما بين العائلات الجزائرية، نعتمد على المسوحات الميدانية التي أجرتها الديوان الوطني للإحصائيات، والمركز الوطني للدراسات والتحليلات المتعلقة بالسكان والتنمية (CENEAP)، حول الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية لسنوات 1988، و 1995، و 2000، و 2005، و 2011، وهذه المسوحات تقسم العائلات إلى خمس فئات دخلية (أو عشر فئات دخلية)،

من الخميس الأول الذي يمثل أفق 20% من السكان، إلى الخميس الخامس الذي يمثل أغنى 20% من السكان، والجدول 3 يوضح تطور توزيع الإنفاق الاستهلاكي ما بين العائلات الجزائرية من 1988 إلى 2011.

الجدول رقم (3): تطور حجم الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية حسب فئات الدخل 1988-2011

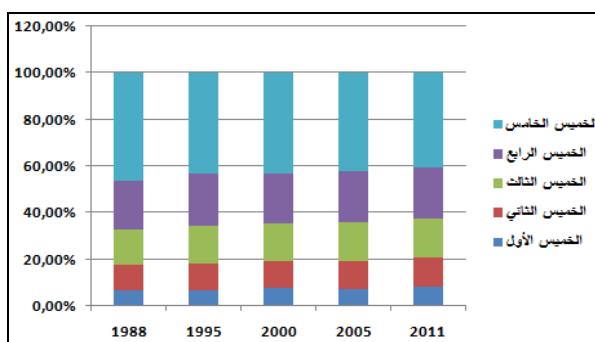
	2011 (%)	2005 (%)	2000 (%)	1995 (%)	1988 (%)	الفئات الخمسية
الخميس الأول	8,40	377,30	7,3	183,27	7,74	118,50
الخميس الثاني	12,59	565,40	12,2	306,28	11,74	179,80
الخميس الثالث	16,49	740,30	16,3	409,21	15,82	242,20
الخميس الرابع	21,79	978,40	22,1	554,82	21,59	330,60
الخميس الخامس	40,72	1828,2	42,1	1056,92	43,12	660,30
المجموع	100	4489,5	100	2510,5	100	1531,4
					100	995,85
					100	207,41

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

(ONS, 1988, p:70);(ONS, 1997, p:2-3);(ONS, 2013, p: 5-6);(CENEAP, 2006, p: 37).

عند مقارنة تطور توزيع الإنفاق الاستهلاكي ما بين العائلات الجزائرية (الجدول 4 أعلاه)، يتضح لنا أن الخميس الخامس (الفئة الدخلية الأغنى)، حظي بمحصلة الأسد من توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية، حيث تجاوز نصيبه 47% سنة 1988، إلا أنه بدأ في الانخفاض نوعاً ما إلى أن وصل لنسبة 40,72% سنة 2011، على العكس من ذلك فإن نصيب الفئة الخامسة الأولى (أفق 20%) من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية، تراوح ما بين 6,86% سنة 1988 و 8,4% وهي أحسن نسبة محققة سنة 2011، وهو ما يوحي إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية خلال الفترة 1988-2011.

شكل رقم (6): تطور حجم الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية حسب الفئات الخمسية 1988-2011



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات الجدول رقم (3).

3.2 قياس وتحليل التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية (1988-2011):

للوقوف على حجم التفاوت في توزيع الدخل بين العائلات الجزائرية، قمنا بحساب معامل جيني، ومعامل كوزنترز، وبعض نسب التشتت على غرار نسبة بالما (Palma Ratio)، ونسبة الحصة العشرية (Decile Share Ratio)، نسبة

الحصة الخامسة: (Quintile Share Ratio)، وذلك بالاستعانة ببيانات الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية لسنوات 1988، و 1995، و 2000، و 2005، و 2011، والجدول المولى يظهر كيفية حساب معامل جيني، ومعامل كوزنتر، ونسب التشتت لسنة 1988.

الجدول رقم (4): قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات لسنة 1988.

$ d_i - 10 $	(A)(B)	$Y_i + Y_{i-1}$ (B) (%)	Y_{i-1} (%)	Y_i (%)	نسبة النقد الجنيه (%)	$X_i - X_{i-1}$ (A) (%)	X_{i-1} (%)	X_i (%)	نسبة النقد الجنيه (%)	الفئات العشرية
7,24	0,0028	2,76	0,00	2,76	2,76	10	0	10	10	العشير الأول
5,90	0,0096	9,62	2,76	6,86	4,10	10	10	20	10	العشير الثاني
4,99	0,0187	18,73	6,86	11,87	5,01	10	20	30	10	العشير الثالث
4,04	0,0297	29,70	11,87	17,83	5,96	10	30	40	10	العشير الرابع
3,07	0,0426	42,59	17,83	24,76	6,93	10	40	50	10	العشير الخامس
1,99	0,0575	57,53	24,76	32,77	8,01	10	50	60	10	العشير السادس
0,60	0,0749	74,94	32,77	42,17	9,40	10	60	70	10	العشير السابع
1,34	0,0957	95,68	42,17	53,51	11,34	10	70	80	10	العشير الثامن
4,75	0,1218	121,77	53,51	68,26	14,75	10	80	90	10	العشير التاسع
21,74	0,1683	168,26	68,26	100	31,74	10	90	100	10	العشير العاشر
55,66	0,62158	المجموع								
	0,37842	$Gini = 1 - \sum_{i=1}^n (x_i - x_{i-1})(y_i + y_{i-1})$								
	0,3092	$D = \frac{\sum_{i=1}^n d_i - 10 }{180}$								
	1,78	$Palma Ratio = \frac{D_{10}}{D_{1}+D_{4}}$								
	11,50	$DSR = \frac{D_{10}}{D_1}$								
	6,78	$QSR = \frac{Q_5}{Q_1}$								

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات مقتبسة من: (ONS, 1988, p:70)

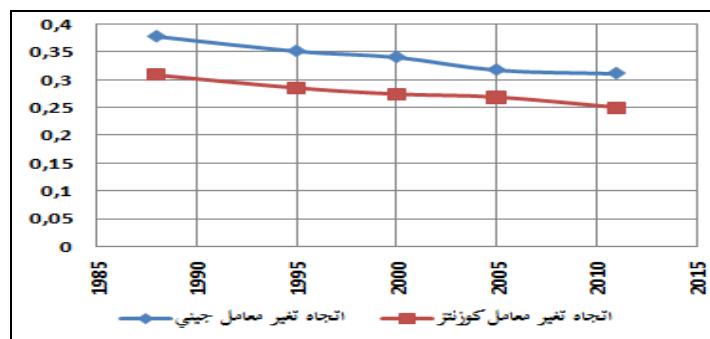
وبنفس الطريقة تم حساب مؤشرات التفاوت (معامل جيني و معامل كوزنتر)، ونسب التشتت، لسنوات 1995، و 2000، و 2005، و 2011، والجدول 5 يبين تطور مؤشرات التفاوت ونسب التشتت خلال الفترة الممتدة من 1988 إلى 2011.

الجدول رقم (5): تطور مؤشرات التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية 1988-2011

السنوات	1988	1995	2000	2005	2011
معامل جيني	0,37842	0,35198	0,341	0,318	0,3116
معامل كوزنتر	0,3092	0,2857	0,2744	0,2689	0,2500
Palma ratio	1,78	1,49	1,47	-	1,24
(DSR) نسبة الحصة العشرية	11,50	10,19	8,94	-	7,43
(QSR) نسبة الحصة الخامسة	6,78	6,34	5,53	5,77	4,85

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3).

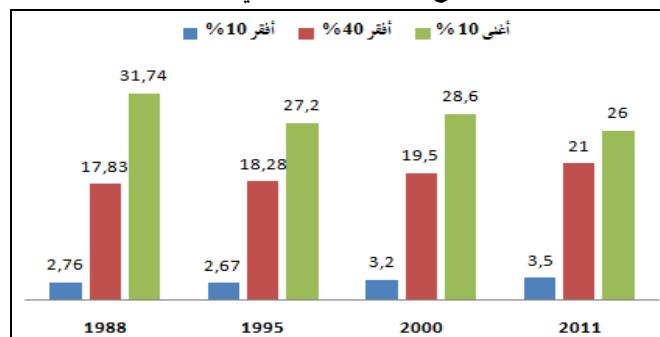
الشكل رقم (7): اتجاه تغير معامل جيني ومعامل كوزنتر خلال الفترة (1988 - 2011)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (5).

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه أن معامل جيني بلغ حوالي 37,84 % سنة 1988 وهو ما يدل على وجود تفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية لسنة 1988، إلا أنه انخفض بـ 6,68 نقطة مئوية سنة 2011، حيث بلغ نسبة 31,16 %، وهو ما يشير إلى وجود بعض التحسن في توزيع الدخل، أيضا نلاحظ انخفاض معامل كوزنتر خلال الفترة الدراسية (1988-1988) بـ 5,92 نقطة مئوية، حيث انخفض من 30,92 % سنة 1988، إلى 27,44 % سنة 2000، وصولا إلى 25 % سنة 2011، وهذا يعني وجود بعض التحسن في توزيع الدخل.

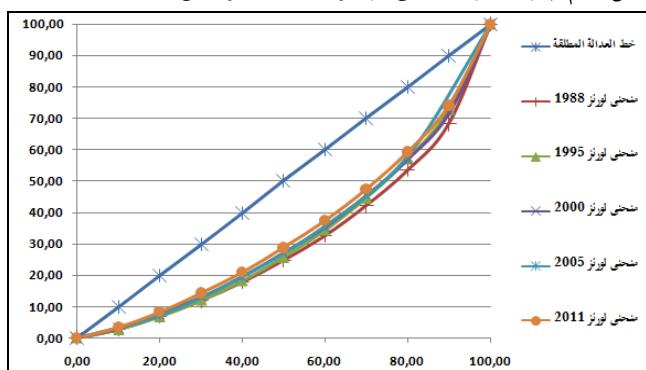
الشكل رقم (8): تطور التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي بين الفئات الدخلية (1988-2011)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (5).

انطلاقاً من العرض البياني أعلاه انخفضت نسبة الحصة العشريّة (DSR) من 11,5% سنة 1988 إلى 7,43% سنة 2011، نتيجة تحسن نصيب العشير الأول (أفقر 10% من السكان) من الإنفاق الاستهلاكي، حيث ارتفع من 2,76% سنة 1988 إلى 3,5% سنة 2011، بالإضافة إلى انخفاض نصيب العشير العاشر (أغنى 10% من السكان) من 31,74% إلى 26%، وفي نفس السياق فإن نسبة الحصة الخامسة (QSR) انخفضت هي الأخرى من 6,78% سنة 1988 إلى 4,85% سنة 2011، نتيجة تحسن نصيب الخميس الأول (أفقر 20% من السكان) من الإنفاق الاستهلاكي، حيث ارتفع من 8,4% سنة 1988 إلى 11,2% سنة 2011، بالإضافة إلى انخفاض نصيب الخميس الخامس (أغنى 20% من السكان) من 46,48% إلى 40,72%， وانخفضت نسبة بالما (Palma Ratio) من 1,78% سنة 1988 إلى 1,24% سنة 2011، نتيجة تحسن نصيب أفقر 40% من السكان من الإنفاق الاستهلاكي، حيث ارتفع من 17,83% سنة 1988 إلى 21% سنة 2011.

الشكل رقم (9): تطور منحني لورنر خلال الفترة من 1988 إلى 2011.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الملحقين 1 و 2.

عند إجراء مقارنة بين منحنيات لورنر 1988-2011، يتضح لنا بعد جميع منحنيات لورنر عن خط المساواة المطلقة، وهو يدل على عدم عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في جميع سنوات الدراسة، لكن بالمقابل هناك تحسن طفيف في نصيب أفقر 10% من السكان، حيث ارتفع من 2,76% سنة 1988 إلى 3,2% سنة 2000، ثم إلى 3,5% سنة 2011، أيضاً سجل تحسن بـ 3,94 نقطة في حصة أفقر 50% من السكان من الإنفاق الاستهلاكي، حيث ارتفع من 24,76% سنة 1988، إلى 28,70% سنة 2011، أما نصيب أغنى 10% من السكان فالانخفاض بـ 5,74 نقطة، حيث انخفض من 31,74% سنة 1988، إلى 26% سنة 2011.

الخاتمة:

من خلال تتبعنا لتطور مؤشرات التفاوت خلال الفترة 1988-2011، سجلنا النتائج التالية:

- أن عملية توزيع الدخل (توزيع الإنفاق الاستهلاكي) عرفت بعض التحسن خلال فترة الدراسة حيث ارتفع نصيب أفقر 10% من السكان من 2,76% سنة 1988 إلى 3,5% سنة 2011، وفي المقابل انخفض نصيب أغنى 10% من السكان بـ 5,74 نقطة مئوية، حيث انخفض من 31,74% سنة 1988، إلى 26% سنة 2011.

- رغم التحسن الذي عرفته عملية توزيع الدخل إلا أنها لم ترقى إلى درجة العدالة في التوزيع، حيث بقيت درجة التفاوت في حدود المتوسط، وهو دليل على أن السياسات الحكومية التي استهدفت التقليل من حدة التفاوت والتي حاولت احتواء الأضرار التي تعرضت لها الفئات الدخلية الهشة جراء تطبيق برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي وما رافقها من سياسات تقشفية تضمنت تخفيض الأسعار وغلق المؤسسات وتسریع العمال، لم تكن كافية، حيث ما زال يستحوذ على 20% من السكان على أزيد من 40% من إجمالي الدخل ، و نصيبيهم من الدخل يفوق ما يحصل عليه 60% من السكان الأكثر فقرا (من الخميس الأول إلى الخميس الثالث).

وأمام هذا الوضع ينبغي على الدولة أن تحرض على تعديل سياساتها الاجتماعية، كإصلاح النظام الضريبي وجعله أكثر مرونة وعدالة من خلال فرض الضرائب التصاعدية، والضريبة على الثروة وإلغاء الفئات الهشة من تحمل عبء الضريبة هذه من جهة، ومراجعة سياسة الدعم العشوائي المتبعه وجعلها أكثر استهدافا للطبقات المعوزة والمحرومة من جهة أخرى.

المراجع المستعملة:

- أحمد زهير شامية وآخرون 2008، مبادئ الاقتصاد 2، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان.
- أيمن مصطفى حسين الدباغ 2003، نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي(دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- باقر محمد حسين، كاظم أموري هادي 1985، "الأساليب الإحصائية في تقدير وتحليل الاستهلاك والدخل العائلي" ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد.
- بول أ.سامويسون، ويليم د.نوردهاوس 2001، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة 15، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- توماس بيكيتي 2016، رأس المال في القرن الحادي والعشرين، ترجمة وائل جمال وسلمى حسين، الطبعة الأولى، دار التنوير، مصر.
- صقر، أحمد 1977، النظرية الاقتصادية الكمية، وكالة المطبوعات، الكويت.
- عبد الرزاق الفارس 2001، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان.
- عبد السميع المصري 1986، عدالة توزيع الثروة في الإسلام، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، مصر.
- علي عبد القادر علي، رياض بن جليلي 2006، اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية، سلسلة اجتماع الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 19، الكويت.
- منظمة العمل الدولية 2003، التقريران الثاني والثالث حول "إحصائيات دخل وإنفاق الأسرة المعيشية ومؤشرات أسعار الاستهلاك" ، المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصائيات العمل، جنيف، 24 نوفمبر- 3 ديسمبر.
- Aaberge Rolf 1986, "On the problem of measuring inequality", of the Central Bureau of Statistics, Discussion Paper N° 14, Oslo, Norway.
- Alex Cobham, Luke Schlogl and Andy Sumner 2015, " Inequality and the Tails: The Palma Proposition and Ratio Revisited", DESA Working Paper No. 143, UN.
- Atkinson Anthony B.1970, "On the Measurement of Inequality", Journal of Economic Theory, Vol. 02.
- CENEAP 2006, Niveau de vie et mesure de la pauvreté en l'Algérie.
- Cowell Frank A. 2009, « Measuring Inequality », a part of the series LES Perspectives in Economic Analysis, published by Oxford University Press.

- Cowell, Frank.1995, "Measuring Inequality", Ed. LSE Handbook in Economics, Prentice Hall / Harvester Wheatsheaf.
- Credit Suisse 2016, "Global Wealth Report 2016", Research Institute, Credit Suisse.
- Deborah Hardoon, Sophia Ayele and Ricardo Fuentes-Nieva, 2016, "AN ECONOMY FOR THE 1%", OXFAM International.
- Duo Qin and all 2006, "Income Disparity and Economic Growth: Evidence from People's Republic of China, ERD Working paper n°84, Asian Development Bank.
- Jonathan Haughton, Shahidur R. Khandker 2009, "Handbook on Poverty and Inequality", The World Bank, Washington.
- Lorenzo Giovanni Bellù & Paolo Liberati 2006, « Describing Income Inequality : Theil Index and Entropy Class Indexes », EASYPol Module 051, FAO(UN), (available online in: <http://www.fao.org/3/a-am343e.pdf>).
- Lorenzo Giovanni Bellù & Paolo Liberati 2006, « Policy Impacts on Inequality : Simple Inequality Measures », EASYPol Module 080, FAO(UN), (available online in: <http://www.fao.org/3/a-ap247e.pdf>).
- Michael P. Todaro , Stephen C. Smith 2012, " Economic Development ", 11th ed, Addison-Wesley, PEARSON Education, Inc., Boston.
- Ngo Tedga. P. & All 2014, " Income Inequalities by the tri-decomposition of the Hirschman- Herfindahl index: Application of Cameroonian data", the International Journal of Innovation and Applied Studies, vol 07, N° 03.
- ONS 1988, Dépense de consommation des ménages, résultats globales de l'enquête sur les dépenses de consommation des ménages 1988.
- ONS 1997, Dépense de consommation des ménages, résultats issus de l'enquête sur la mesure des niveaux de vie 1995, Collections statistiques n° 247.
- ONS 2013, Premiers résultats de l'enquête nationale sur les dépenses de consommation et niveau de vie des ménages 2011, Collections statistiques n° 642.
- ONS 2016, RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES du 1963 au 2014, Collections Statistiques N° 197/2016, Série E: N° 85, Alger.
- ONS 2017, Les Tableaux Economique d'Ensemble 2012 à 2015, N° 769.
- Paul D. Allison 1978, "Measures of Inequality", in American Sociological Review, Vol. 43, No. 6, December.
- Pierre Noel GIRAND 2002, "Mondialisation et dynamique des inégalités", Communication présentée au colloque annuel de l'Association Française des Sciences Publiques, Lille.
- S. Jenkins 1991, « The Measurement of income inequality », in: Lars Osberg, ed., Economic Inequality and Poverty: International Perspectives, M.E. Sharpe, Inc., Armonk, NY.
- S.D' AGOSTINO, G. TROMBERT 1992," Les inégalités de revenus (les enjeux d'un partage), Vuibert, paris.
- Sen Amartya 1997, " On Economic Inequality ", published by Oxford University Press Inc.,NY.,first edition, 1973, annexe by amartya Sen and James Foster.
- Tableaux de l'Economie Française 2017, INSEE Références, édition 2017.
- UNDP 2013, POVERTY REDUCTION, HUMANITY DIVIDED: Confronting inequality in developing countries, New York.
- Yves Tillè 2010, "Résumé du Cours de Statistique Descriptive", Université de Neuchâtel, Suisse.

7. الهوامش:

- 1 (Tableaux Economiques d'Ensemble TEE): هي مجموعة من الجداول الاقتصادية العامة أو الشاملة التي يتم إعدادها وفقاً لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA).
- 2 إجمالي فائض التشغيل = (القيمة المضافة + مساعدات التشغيل) - الضرائب والرسوم - أعباء المستخدمين (الأجور + الأعباء الاجتماعية).
- 3 تم حساب الدخل المتاح الحقيقي وفق المعادل التالية: الدخل المتاح الحقيقي = (الدخل المتاح الاسمي / المؤشر العام لأسعار الاستهلاك) * 100، (مع أحد سنة 2001 = 100 كسنة أساس).

الملاحق:

الملحق رقم (1): اشتغال منحى لورنر للإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية (1988 - 2011)

2011		2000		1995		1988		الفئات العشرينية
% من الإنفاق	% من الأسر							
0	0	0	0	0	0	0	0	
3,5	3,5	3,2	3,2	2,67	2,67	2,76	2,76	العشير الأول
8,4	4,9	7,8	4,6	6,79	4,12	6,86	4,1	العشير الثاني
14,3	5,9	13,1	5,3	12,03	5,24	11,87	5,01	العشير الثالث
21	6,7	19,5	6,4	18,28	6,25	17,83	5,96	العشير الرابع
28,7	7,7	27	7,5	25,63	7,35	24,76	6,93	العشير الخامس
37,5	8,8	35,3	8,3	34,29	8,66	32,77	8,01	العشير السادس
47,5	10	45,3	10	44,56	10,27	42,17	9,4	العشير السابع
59,3	11,8	56,9	11,6	56,96	12,4	53,51	11,34	العشير الثامن
74	14,7	71,4	14,5	72,8	15,84	68,26	14,75	العشير التاسع
100	26	100	28,6	100	27,2	100	31,74	العشير العاشر

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على :

(ONS, 1988, p :70); et (ONS, 1997, p: 02-03); et (ONS, 2013, p: 05-06).

الملحق رقم (2): اشتغال منحى لورنر للإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية لسنة 2005.

النكرار المجتمع الصاعد لنصيب الأسر من الإنفاق	نصيب الأسر من الإنفاق %	نسبة كل فئة %	الفئات الخامسة
0	0	0	الخميس الأول
7,3	7,3	20	الخميس الثاني
19,5	12,2	40	الخميس الثالث
35,8	16,3	60	الخميس الرابع
57,9	22,1	80	الخميس الخامس
100	42,1	100	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على : (CENEAP, 2006, p:37)